

Distr.: General
8 March 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البنود ٣٢ و ٣٧ و ٣٩ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ الموجهة من الممثل
الدائم لأرمينيا إلى الأمين العام (A/71/749-S/2017/42).

فالرسالة المذكورة لم تقتصر على عدم الرد على تعليقاتنا (انظر A/71/627-
S/2016/986) بشأن الادعاءات التي أدرجتها أرمينيا في مراسلتها الخطية لأغراض تقرير الأمين
العام المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي، التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة
الأمريكية على كوبا" (A/71/91)، بل قدمت أيضا مثالا آخر على أكاذيب أرمينيا وتجاهلها
الواضح للقانون الدولي.

كما إن الرسالة لم تتناول السؤال المباشر المتعلق بسبب لجوء أرمينيا لتلك الادعاءات
في مراسلة الخطية لأغراض تقرير الأمين العام بشأن كوبا، بدلا من أن تتناول مباشرة مسألة



ما يسمى "الحصار" في المكان المناسب، أي أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، بالنظر إلى "استمرارية" تلك المسألة.

والجواب بسيط وواضح جدا. فلا يوجد ما يشير إلى أي حصار تفرضه أذربيجان على أرمينيا.

وكما هو معروف جيدا، انقطعت العلاقات الاقتصادية والاتصالات الأرضية بين بلدنا بسبب عدوان أرمينيا على أذربيجان وما نتج عنه من احتلال عسكري لجزء كبير من أراضي بلدي. وقد أودت الحرب التي شنتها أرمينيا بحياة عشرات الآلاف من الناس، ودمرت المدن وسبل كسب العيش، وأدت إلى التشريد القسري لأكثر من مليون أذربيجاني من ديارهم وممتلكاتهم، في حين أصبح الآلاف من الناس في عداد المفقودين بسبب النزاع.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أن منذ اليوم الأول من النزاع، نفذت العمليات القتالية حصرا داخل أراضي أذربيجان، ومعظمها في وسط البلد، مما أثر على السكان المدنيين والهياكل الأساسية.

وكانت للحرب أيضا آثار اقتصادية وإنسانية سلبية خطيرة على جمهورية ناخشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لأذربيجان، التي تفصلها أراضي أرمينيا عن الجزء الرئيسي من البلد. وتوقفت عمليات الاتصال بين باكو وناخشيفان بواسطة خطوط السكك الحديدية نتيجة للهجمات والسرقات التي تعرضت لها قطارات الركاب والبضائع بانتظام منذ عام ١٩٨٩ أثناء مرورها عبر أراضي أرمينيا. وفي وقت لاحق، تم تدمير وتفكيك الجزء الأرميني من خط السكك الحديدية الرابط بين أذربيجان وجمهورية ناخشيفان المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها.

وليس من قبيل المصادفة أن الرسالة الآتية الذكر تكتفي بمجرد التأكيد ولم تقدم أي دليل على وجود أي مثال ناجح على "إقامة روابط اقتصادية وبناء الثقة بين طرفين متنازعين"، أحدهما معتد والآخر يتعرض للعدوان. فمن السخافة أن يسمح بلد تخضع أراضيها للاحتلال العسكري ويتعرض مئات الآلاف من مواطنيه لجرائم التطهير العرقي الفظيعة والسيئة الذكر للمعتدي بدخول إقليمه وإقامة أي علاقات اقتصادية.

وقد أقر مجلس الأمن في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) بأن أعمال القوة العسكرية ارتكبت ضد أذربيجان، وأن هذه الأعمال غير قانونية وتتعارض مع حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية، وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وأنها تشكل انتهاكا واضحا لسيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وتحديدًا فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق.

وفي تلك القرارات، لم يصف مجلس الأمن أبداً قطع العلاقات الاقتصادية أو غيرها من العلاقات بين أرمينيا وأذربيجان بالحصار أو التدابير القسرية الانفرادية، مثلما يحاول الجانب الأرميني تأكيده، واشترط المجلس بوضوح انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط لقوات الاحتلال الأرمينية من أراضي أذربيجان المحتلة لإزالة جميع العقبات التي تعترض الاتصالات وعمليات النقل^(١).

والأهم من ذلك هو أن في سياق القرارات المحددة التي اتخذها مجلس الأمن، يجب النظر إلى ما تقوم به أرمينيا باعتباره إخلالاً خطيراً بالتزاماتها بموجب القواعد الآمرة الواردة في القانون الدولي العام، التي تنشأ عنها واجبات الدول بأن تتعاون على وضع حد لمثل ذلك الإخلال بالسبل المشروعة، وعدم الاعتراف بشرعية وضع ناجم عنه، وعدم تقديم أي عون أو مساعدة لإبقاء ذلك الوضع على ما هو عليه.

وأكدت الجمعية العامة من جديد في قرارها ٦٢/٢٤٣، المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان"، على "ألا تعترف أي دولة بشرعية الوضع الناجم عن احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، وألا تقدم أي عون أو مساعدة للحفاظ على ذلك الوضع".

وعلى نحو ما أقرته لجنة القانون الدولي في المادة ٥٤ من المواد المتعلقة بمسؤولية الدول، التي عرضتها الجمعية العامة على أنظار الدول في القرار ٨٣/٥٦ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تتمتع كل الدول بالحق في اتخاذ تدابير مشروعة ضد الدولة المسؤولة ضمناً لإنهاء الإخلال والمطالبة بالجبر لصالح الدولة المضرومة أو المستفيدين من الالتزام الذي أُخلَّ به.

واستناداً إلى مبدأ عدم الاعتراف، فإن أذربيجان، شأنها في ذلك شأن عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي إطار جهودها الرامية إلى الحد من عواقب الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ترتكبها أرمينيا، تتمتع عن إقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية مع أرمينيا وعن التقليل منها على السواء، كما تتمتع عن إقامة علاقات للتعاون الاقتصادي والتجاري معها.

وفي القرار ٤٣/١٠ - س المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، المعنون "عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان"، دعا مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي الدول الأعضاء وسائر أعضاء المجتمع الدولي "إلى استخدام كافة التدابير السياسية والاقتصادية الفعالة من أجل وضع حد للعدوان الأرميني ولاحتيال الأراضي الأذربيجانية" بسبل منها الامتناع عن الأنشطة الاقتصادية وعن القيام بالاستثمارات في جمهورية أرمينيا، فضلاً عن الحد من التعاون مع جمهورية أرمينيا بشكل عام.

(١) انظر قرار مجلس الأمن ٨٥٣ (١٩٩٣)، الفقرات ٣ إلى ٥، وقراره ٨٧٤ (١٩٩٣)، الفقرة ٥.

وإنّ محاولات أرمينيا أن تضارب في مجال حساس من مجالات حقوق الإنسان محاولات تشوبها عيوب جوهرية ولا ترقى حتى للانتقاد. ومما لا جدال فيه أن أرمينيا لا يجوز لها أن تطالب بامتيازات تنطوي في صلبها على انتهاكات جسيمة ومنهجية للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى إنكار الحقوق والحريات الأساسية للآخرين بدافع التمييز فيما يتعلق بالسكان الأذربيجانيين الأكثر عدداً إلى حد كبير، الذين طُردوا من ديارهم وممتلكاتهم وبمنعون من دخولها، سواء في أرمينيا أو في أراضي أذربيجان.

أما المشاكل التي تواجهها أرمينيا في المجال الاجتماعي الاقتصادي، مثل التدهور الكبير الذي شهدته قطاعات رئيسية من اقتصادها في السنوات الأخيرة، وارتفاع وتيرة هجرة مواطنيها إلى خارج البلد بحثاً عن حياة أفضل، فمعظمها ناجم عن سياسة العدوان والحقد والكرهية التي تنتهجها قيادة أرمينيا. وهذه السياسة لا تخدم بأي شكل من الأشكال المصالح والتطلعات الحقيقية للشعب الأرميني، التي لا يمكن ضمانها إلا بواسطة علاقات حسن الجوار.

ولن يكون تحقيق السلام والأمن والاستقرار ممكناً، أولاً وقبل كل شيء، إلا بإزالة آثار احتلال أرمينيا وعدوانها، بما يكفل انسحاب قواتها المسلحة فوراً وبدون شروط وبشكل كامل من أراضي أذربيجان، وباستعادة سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وبضمان حق الأذربيجانيين المشردين داخلياً في العودة إلى ديارهم وبإعمال هذا الحق.

وكلما سارعت قيادة أرمينيا إلى إدراك أن مخططها السياسي لا ترجى منه فائدة، كلما اقترب وقت استعادة السلام والأمن.

وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٢ و ٣٧ و ٣٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم